

دور الأداء الرمزي في السياسة العامة

م. م. محمد شطب عيدان المجمعى

جامعة تكريت / كلية القانون

قسم العلوم السياسية

المقدمة

يمر العالم في وقتنا الراهن بتطورات متسارعة على مختلف الصعد التاريخية والحضارية بضمنها الصعيد السياسي، المتجسد بازدياد تدخل الدول في حياة المجتمعات إذ لم يعد دور الدولة يقف عند حد حراسة الحدود وجباية الأموال وحسب، وإنما توسع نشاطها ليشمل جوانب متعددة، نظراً لازدياد المشكلات التي طرأت على المجتمع وتلونها بمختلف الصبغات الاقتصادية والأمنية والعلمية وغيرها مما زاد من أعباء الدولة ومهامها في سبيل مواجهة المشكلات العامة بسياسات عامة تأخذ في عين الاعتبار خصوصيات وعموميات المجتمع ككل وتعالج مشكلاته بصورة شمولية.

وتحرص الدولة في سبيل تحقيق ذلك إلى استغلال أكبر قدر ممكن من فاعلية نظمها السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها وبالأخص نظامها السياسي بصفته النظام القائد داخل الدولة وهو مخطط ومنتفذ السياسة العامة، ولكي يحقق النظام السياسي أهدافه على صعيد سياسياته فإنه يوظف أدائه العام بكل فروع وأجزائه لدعم سياسته المختلفة، ويدخل الأداء الرمزي ضمن عملية التفاعل بين أداء النظام وعملية السياسة العامة.

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على تفاعل الاداء الرمزي للنظام السياسي مع سياسته العامة عن طريق معرفة دوره في هذه العملية، ويشكل مفهوم الدور هنا التحرك النشط الذي يقوم به فاعل من فواعل العمل السياسي عند توفر شروط محددة لممارسته وفقاً لمتغيرات الزمان والمكان^(١)، وبذلك يكون دور الاداء الرمزي هو النشاط الرمزي للنظام السياسي في إطار سياسته العامة.

سيركز المطلب الأول من هذا البحث على الأداء الرمزي للنظام السياسي عن طريق تناول المدلول السياسي للرموز وإعطاء تعريف للنظام السياسي وصولاً إلى تحديد أدائه، وسيلقي هذا البحث الضوء على مكانة هذا الدور في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة عن طريق تناول السياسة العامة من حيث مفهومها وبيئتها ومراحل رسمها وتنفيذها وهو ما سيتم في المطلب الثاني، ليلقي المطلب الثالث الضوء على أوجه تفاعل الأداء الرمزي، مع السياسة العامة على صعيد موقع الرموز في بيئة السياسة العامة وتفاعلها مع مرحلة رسمها وتنفيذها، ويعتمد البحث للوصول إلى ذلك بمنهجية التحليل النظامي والوظيفي للنظام السياسي، ويعد هذا البحث محاولة لزيادة المحاولات البحثية لدراسة حقل السياسة العامة الذي يعد إطار معرفياً جديداً في العلوم السلوكية بشكل عام وعلم السياسة بشكل خاص.

المطلب الأول

الأداء الرمزي للنظام السياسي

أولاً: المدلول السياسي للرموز

يعرف الرمز بأنه شيء يستحضر وجود شيء آخر عن طريق الإيحاء الفكري والذهني، والمقصود هنا الوجود الاعتباري أي ليس بالضرورة الوجود المادي، وذلك بقيام علاقة سببية بين فاعل ما (الرمز) وأخرى أي الدلالات المراد استحضارها باستخدام هذا الرمز، مثل دلالة صورة الميزان على العدالة، حيث يمثل الرمز مخاطبة ذهنية تستحضر معانٍ محددة لمن يشاهدها^(١)، إذ يبدو النشاط الرمزي كصفة خاصة بالكائن البشري، مرتبطاً بشكل وثيق بالاتصال بين الأفراد، أي تبادل الإشارات^(٢).

تتميز الرموز السياسية بمضمونها السياسي عن باقي الرموز الأخرى، حيث تحاول إضفاء (تسوية) لوجود المؤسسة السياسية وتحاول بناء هيكل نفسي لدى المتفاعلين معها، فمثلاً تعتبر الحركات السياسية أياً كان نوعها حركات جمهور، وهي بهذا المعنى لا تمتلك حظاً في النجاح إلا إذا كانت الأفكار التي تعتمدها موضع تبني من قبل عدد محترم من الأشخاص الذين يتبنونها ليعتبروها بالتالي أفكارهم الخاصة بهم، وذلك

عن طريق عملية هضم، وإذا ما كان هذا الشرط ماثلا في الذهن، فإننا سندرك بان الحركة السياسية في وقتنا الحاضر لا يمكن أن تحقق النجاح إلا إذا امتلكت طريقة في التعبير عن أفكارها، أو بالأحرى إذا امتلكت (ترميزا) خاصا بها، وتمكنت من خلق عاطفة التضامن الشعبي مع المؤسسة السياسية^(٣)، والمقصود بالمؤسسة هنا الدولة أو أجهزتها الرسمية أو المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب وغيرها.

تستخدم الدولة الرموز من اجل التذكير بسماتها الكبرى وغايتها السامية، فمثلا في الدولة الملكية تكون الغاية من التاج والصولجان، وألبسة الاحتفالات والأعياد الرسمية هو إحياء لذكرى السلالة الحاكمة في الدولة^(٤)، ويتضح من خلال ذلك، إن الرموز تمثل أداة من أدوات التأثير في السلوك البشري، نظرا لما تمارسه من عملية التأثير الشعوري الموجه نحو تجسيد قيم محددة تضيء تبييرا منطقيا حول من يجري من ظواهر إنسانية في الحياة اليومية ويضمنها الوجه السياسي لهذه الحياة، حيث تدخل الرموز كعامل من عوامل بناء الثقافة والقيم السياسية داخل الجماعات البشرية في المجتمع.

ثانيا: تعريف النظام السياسي

إن قيام الأفراد والجماعات بنشاطات مختلفة، وصيغ تنسيق وتنظيم كل نوع من هذه النشاطات هي التي تكون نظاما، فهناك نظام اجتماعي، وهناك نظام اقتصادي ونظام أخلاقي ونظام عسكري، كما يوجد نظام سياسي يحتوي وينظم النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، فالنظام الذي ينطوي على تنظيم النشاطات السياسية هو احد جوانب المجتمع، وربما كان أهمها.^(٥)

يتضمن مفهوم النظام السياسي بنى وهياكل متعددة لا تقتصر فقط على أجهزة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسساتها الأخرى، وإنما يحتوي قوى وهياكل وبنى اخرى خارج البنى الدستورية للدولة^(٦)، مثل الأحزاب والجماعات التقليدية وقادة الرأي وغيرها.

يمثل (النظام الاجتماعي العام) البيئة الرئيسية للنظام السياسي، التي تحتوي إضافة له عددا من النظم الاخرى التي بدورها تحتوي على مكونات اجتماعية (بالمعنى

دور الأداء الرمزي في السياسة العامة

م. م. محمد شطب عيدان المجمعي

الضيق)، وثقافية، واقتصادية، وعقائدية (قيم ورموز)، ونفسية، وتاريخية، وقانونية وغيرها يؤثر فيها النظام السياسي ويتأثر بها في نفس الوقت^(٧)، ويعد الأداء الحكومي للنظام السياسي ما هو إلا نتيجة لعملية تفاعل معقدة بين مكونات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية من جهة، وتفاعل النظام ككل مع الأنظمة الأخرى داخل النظام الاجتماعي العام حيث يؤثر ويتأثر النظام بما يملكه من فعل سياسي يمثل أدائها الموجه نحو المجتمع.

ثالثاً: أداء النظام السياسي

يقوم النظام السياسي بأربعة أنماط رئيسية من الأداء في إطار سياسته العامة، التي تمارسها أجهزته الرسمية وهي كما يلي^(٨):

١- أداء النظام السياسي في استخلاص المصادر

إذ تستخلص الأنظمة السياسية مصادرها من بيئتها عبر قنوات مختلفة، كالخدمة الإلزامية، والضرائب، عمل المحلفين، وغيرها من الأعمال التي يقوم بها النظام من خلالها بعملية استخلاص المصادر الداعمة لاستمراره وتطوره.

٢- الأداء التوزيعي

هو تخصيص المؤسسات الرسمية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والجماعات في المجتمع.

٣- الأداء التنظيمي

وهو ممارسة النظام السياسي الرقابة والضبط لسلوك الأفراد والجماعات في المجتمع عن طريق الوسائل القانونية الجبرية أو السلوكيات المتعلقة بالنصح والإرشاد والإغراءات المادية.

٤- الأداء الرمزي

ويمثل جميع الأنشطة المتعلقة بالإشادة بأمر تتعلق بالتاريخ والشجاعة والجرأة والحكمة والنخوة التي يجسدها ماضي الأمة أو يشيد بالقيم والإيديولوجيات مثل المساواة والحرية والمجتمع والديمقراطية والشيعوية والبرالية والتقاليد الدينية أو الوعد بانجازات أو مكافآت مستقبلية وتستخدم هذه السلوكيات بهدف استنفار الطاقات المجتمعية والتأثير في السلوك المجتمعي نحو مزيد من الايجابية في الامتثال للأنظمة والقوانين وتدخل المباني والساحات العامة والعطل الرسمية والاستعراضات التي تتم فيها والتلقين الوطني والمدني لشعارات الدولة التي تجري في المدارس وكل ما يساعد على تعزيز الشعور المجتمعي بـ (شرعية) العمل الحكومي^(٩) ضمن الأداء الرمزي للنظام السياسي.

ويستخدم النظام السياسي جميع المكونات المجتمعية في تفعيل الرموز الحاضرة والمؤثرة فيها، عن طريق مخاطبة الرأي العام واستثارة الولاء وتمجيد الدولة ورفع شأنها والتعريف بها وانجازاتها^(١٠) عن طريق الكثير من الممارسات والسلوكيات التي تم الإشارة إلى بعضها سلفاً.

يتضح من خلال ما سبق ذكره، إن الأداء الرمزي للنظام السياسي هو سلوك رسمي يجسد عملية التفاعل المستمر بين النظام السياسي ومؤسساته من جهة، والمجتمع ومؤسساته من جهة اخرى باعتبار إن النظام السياسي هو جزء من منظومة كبرى هي النظام الاجتماعي العام، يمثل النظام السياسي الجزء القائد فيها، وبذلك فهو يستخدم جميع الوسائل التي تضمن استقرار واستمرارية وتطور النظام الاجتماعي العام ومؤسسته الرئيسية (الدولة) وذلك عبر مجموعة من الاداءات التي يشكل الأداء الرمزي جزء منها يتعلق باستلهم التاريخ والواقع والاستفادة من الانجازات والإشارات والرموز المادية والشعورية في استحصال الدعم والولاء لوجود وبقاء النظام السياسي والدولة وضمان نجاح سياستها العامة.

المطلب الثاني**السياسة العامة**

أولاً: مفهوم السياسة العامة

يعد مصطلح (السياسة العامة) كأغلب المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية يحمل العديد من المعاني المترادفة ولا يوجد اتفاق واضح على تعريف محدد له ولكن اغلب التعريفات تشير إلى إن السياسة العامة من حيث كونها جزء من المعرفة السياسية تمثل نتاجاً لتزايد تدخل الدولة في حياة الفرد وتصدرها قبل غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى للمشاكل التي يواجهها الفرد والمجتمع حيث يعدها البعض مسألة تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع للموارد المادية والمعنوية فيه بالاستناد إلى أولويات ومحددات معينة^(١١).

وإذ إن الدولة، ممثلة بنظامها السياسي تعد المحنكر الأساس للسلطة والقوة داخل المجتمع فان عليها تقع مسؤولية ممارسة السياسة العامة، نتيجة لذلك تعد (السياسة العامة) تعبير عن توجيه سلطوي قهري لموارد الدولة باتجاه تحقيق مجموعة من الأهداف لفترات زمنية مختلفة، تتشكل وفقاً لبرامج أو خطط أو أهداف عامة، تحظى بمساندة سياسية وتتدخل فيها عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية... الخ، لتعكس في النهاية الأهداف التي تبغي الحكومة تحقيقها في فترة زمنية محددة يتم من خلالها تحديد الاستراتيجيات التي تحقق هذه الأهداف أو البرامج أو الخطط العامة، بحيث يتم تعبئة كافة الموارد القومية وتوزيع الأدوار بين هيكل الدولة وتقسيم أعباء التشغيل بين كل طبقات المجتمع وفئاته المختلفة مما يضمن صياغة القرارات بصورة مندمجة غير انعزالية تعبر عن الأهداف العامة للمجتمع.^(١٢)

إن من الضروري في نفس الوقت عدم إنكار أن الامتناع (المدروس) عن التصرف إزاء حالة معينة هو تعبير من الحكومة عن أمر هو من صميم السياسة العامة، إذ يعد امتناع الحكومة عن القيام بفعل أو اتخاذ قرار يصبح سياسة عندما يمتد الامتناع لفترة من الزمن وبثبات على الموقف بمواجهة ضغوط لاتخاذ موقف معاكس^(١٣).

إن هناك من الكتاب من ينظر للسياسة العامة على أنها منهج عمل يسلكه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما^(١٤)، وهي في نفس الوقت وسيلة لتحقيق أهداف النظام

السياسي، عن طريق عكسها لتوازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فيه، ومنها يأتي ارتباطها بالقيم والايديولوجيا والأهداف التي تتبناها النخبة الحاكمة^(١٥).
يتضح أن السياسة العامة هي الفعل أو اللافعل التي تقوم به الدولة ممثلة بنظامها السياسي ومؤسساته التنفيذية والحكومة وما تقوم به من صياغة لأهداف تستخدم فيها جميع مكونات الدولة باتجاه تحقيق أهدافها العامة والمعبر عن قيم وأيديولوجيات مجتمعية تتعلق بكل مفاصل الترتيب السلطوي داخل الدولة.

ثانياً: بيئة السياسة العامة

لا توجد السياسة العامة في فراغ، طالما إنها تعد شانا يهم الدولة بشكل عام وجهازها التنفيذي خصوصاً، و يعد، بموجب ذلك، عمل السياسة العامة مستلزماً تفاعلها مع جميع مكونات الدولة الأساسية، وإن نجاح سياسة ما لدولة معينة يتوقف على مجموعة من العوامل ليس اقلها أهمية مدى ملائمة هذه السياسة للبيئة المميزة لهذه الدولة، فإذا كانت هذه السياسة متفقة مع ما يحيط بالدولة من ظروف وأوضاع طبيعية وسياسية واقتصادية واجتماعية، كانت احتمالات نجاحها في تحقيق الأهداف اكبر، أما إذا ما تعارضت السياسة العامة مع واحد أو أكثر من عوامل البيئة، فتجاهلت عادات وتقاليد المجتمع مثلاً كان هذا حكماً على هذه السياسة بالفشل وقضاء عليها بعدم النجاح في تحقيق الأهداف وحل المشكلات العامة التي استدعت وجودها، أي انه توجد علاقة طردية مباشرة بين مدى ملائمة السياسة العامة لدولة معينة لبيئة هذه الدولة من ناحية ومدى نجاح هذه السياسة في حل المشكلة العامة من ناحية أخرى^(١٦).

إذن تعد المشكلة العامة المكون الرئيس في بيئة السياسة العامة، وتتمثل المشكلة العامة في وجود وضع غير مرغوب فيه مجتمعياً يتطلب تدخلاً مباشراً من قبل السلطة العامة ممثلة بالدولة لمعالجته، وتتنوع المشكلات العامة بحسب تنوع مكونات الدولة فهناك العديد من الأمثلة على المشكلات العامة في وقتنا الحاضر مثل: التضخم، الانكماش، البطالة، التلوث، الجريمة والأوبئة والأمراض وغيرها^(١٧)، مما يستلزم تدخل السلطة العامة لمعالجتها، وهو ما يتم عبر السياسات العامة التي تعتمدها الدولة.

تعد السياسة العامة، بذلك، جزء من عمل النظام السياسي الذي يشكل نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي العام وترتبط بالنظام الإداري والاقتصادي والاجتماعي الفرعي والقيمي والأخلاقي والفكري وغيرها، بعلاقات متخصصة وتكاملية قائمة على التأثير البيئي والاعتمادية المتبادلة بين هذه الأنظمة في إطار النظام الاجتماعي العام الذي يوحدنا في تحقيق المصلحة العامة للدولة^(١٨).

ويرى احد الباحثين إن دراسة بيئة السياسة العامة تستلزم دراسة مجموعة عوامل جغرافية طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية، اذ تشمل العوامل الجغرافية طبيعة التضاريس والموارد الطبيعية والمناخ وغيرها فيما تتضمن العوامل الاجتماعية السكان والعلاقات والروابط الاجتماعية والعادات والتقاليد والرموز والقيم التي توجه سلوك السكان ومستوى التعليم والتقدم الحضاري والتكنولوجي الذي يتمتعون به فيما يتضمن العامل الاقتصادي كل ما يتعلق بأنماط وعلاقات الإنتاج والإيديولوجية الاقتصادية المتبعة وكل ما يتعلق بالنظام الاقتصادي ويشمل عامل البيئة السياسية كل ما يتعلق بالدستور والعملية السياسية والاتجاهات السياسية داخل المجتمع وغيرها^(١٩). وهذا ما يؤكد ارتباط السياسة العامة ارتباط وثيق ببيئة شاملة تعني كل مكونات الدولة المادية والمعنوية وكل أنماط السلوك البشري فيها.

ثالثا: مراحل رسم وتنفيذ السياسة العامة

إن السياسة العامة ما هي إلا استجابة لضغوطات بيئية تتمثل بمشكلات عامة وحاجات لتحقيق أهداف عامة تتمثل مدخلات للنظام السياسي وفي ضوء استقبال هذه المدخلات يقوم النظام السياسي بصنع السياسة العامة التي يرى إنها تستطيع الاستجابة لهذه المشكلات وتنفيذها عن طريق (المخرجات)، والتي تمثل سياسات النظام لمواجهة هذه الضغوط، عن طريق أجهزة التنفيذية المختلفة وان الذي ينتج عن ذلك من ردود فعل بيئية محيطة يشكل مدخلات جديدة تمثل (تغذية عكسية) للنظام السياسي، وهكذا تستمر عملية التفاعل^(٢٠).

يقوم النظام السياسي بشكل رئيسي برسم السياسة العامة وهي عملية معقدة يمكن تلخيصها بصورة مختصرة كما يلي:

- ١- تحديد المشكلة العامة، والمقصود به الاعتراف بوجود مشكلة تواجه المجتمع أو حاجة عامة يتطلبها أو هدف ينشده وتكون قناعة بالحاجة إلى تدخل حكومي لحلها وتتم هذه العملية عبر عدة قنوات مثل وسائل الإعلام والرأي العام والقوى داخل وخارج المؤسسة التشريعية (البرلمان) وغيرها.
 - ٢- إثارة اهتمام الحكومة (المؤسسة التنفيذية) بالمشكلة العامة وإدراجها في جدول أعمالها وهذه المرحلة تتطوي على إجراءات تنتهي بإعطاء المشكلة صفة رسمية، على الحكومة الاعتراف بها والالتزام بالعمل على علاجها.
 - ٣- رسم مقترحات بسياسة عامة لمواجهة المشكلة وحلها^(٢١). وهذا يتطلب موازنة موضوعية وسياسية بين الحلول البديلة، واختيار ذلك البديل الذي يوفق قدر الامكان بين المصالح المتضاربة، ويحقق الصالح العام قدر الامكان.
 - ٤- إقرار البديل المختار سياسة عامة، أي إصدار الحل الذي استقر عليه رأي الحكومة في شكل قانون أو إقرار رسمي له صفة التشريع وقوة الإلزام.
 - ٥- تمويل السياسة العامة وهي مرحلة تالية لإقرار السياسة العامة وبمقتضاها توفر الحكومة الاعتمادات اللازمة لوضع السياسة العامة موضع التنفيذ.
- وشخص (درور) في تعريفه لعملية صنع السياسة العامة مجموعة من الخصائص وهي كما يلي^(٢٢):

- ١- السياسة العامة عملية معقدة جدا: فهي تتسم بكونها مترابطة بواسطة انشودة من الاتصالات والتغذية العكسية، وتتبادل الفعل في طرق مختلفة، بعض أجزاء العملية يمكن رصدها بشكل واضح ومباشر لكن العديد من باقي العملية غير متطور حتى للفاعلين أنفسهم.
- ٢- وهي في نفس الوقت ديناميكية، إذ يعد صنع السياسة هي عملية تفاعلية ومستمرة ضمن الهيكل السياسي وتتطلب مدخلات مستمرة للموارد والدوافع، وهي عملية ديناميكية تتغير مع الوقت أو الزمن.

٣- ذات مكونات متنوعة، مثل (المؤسسات السياسية) أو (النظام السياسي)، وتعمل إسهامات مختلفة من خلال أدوارها وتأثيرها على البنى الفوقية باتجاه العمل لرسم السياسات العامة، ويقصد بالمساهمات أموراً عدة مثل فعالية البرلمان والرأي العام، وتقرر الخطوط الأساسية لعمل الدولة، بمعنى إن السياسة تعبر عن الإستراتيجية، السوق، التكتيك للفعل الموجه نحو المستقبل وتقوم الأجهزة الحكومية بصورة رئيسية بانجاز هذه الخطط والاستراتيجيات، باتجاه تحقيق أهداف تخدم الصالح العام بأفضل الوسائل المتاحة.

يتضح من خلال ذلك إن الرأي العام والقيم التي يحملها المجتمع تشكل جزء من عملية صنع السياسة العامة والمقصود بالرأي العام هنا هو انه^(٢٣): حكم عقلي يصدر من مجموعة من جمهور من الناس يشتركون بالشعور بالانتماء، ويرتبطون بمصالح مشتركة إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل التي يثار حولها الجدل بعد مناقشة عقلية، ويعد بذلك احد مكونات رسم السياسة العامة إلى جانب مؤسسات النظام السياسي الأخرى.

أما عملية تنفيذ السياسة العامة فتشير إلى مجموعة الأنشطة (التنفيذية) التي تقوم بها السلطة التنفيذية بقصد تحقيق أهداف السياسة العامة وتقسّم إلى نشاطات التخطيط والتنظيم والتوظيف والتمويل فهي تمثل القيام بكل ما يلزم من اجل ترجمة السياسة العامة إلى خطط وبرامج ومبادئ وقواعد عمل محددة ينتظر إن يترتب على تطبيقها حل للمشكلة العامة ووضع الخطط العامة موضع التنفيذ^(٢٤).

وتتضمن نشاطات تنفيذ السياسة العامة، بشكل رئيس، ما يلي^(٢٥):

١- التنسيق والتعاون بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات العامة وفق خطط وبرامج محددة بناء على أساس الاختصاص الوظيفي والقانوني والتكامل بين هذه الأجهزة.

٢- توفير المخصصات المالية الملائمة لتطبيق برامج السياسات العامة لأن التمويل يعد عنصر حيوي لا يمكن تنفيذ أية سياسة عامة بدونه.

٣- توفير الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة بالكيفية والكمية والنوعية والتوقيت الملائم وتقسيم العمل والنشاطات بينها وفقا لرؤية علمية واقعية.

٤- تأسيس المناخ الملائم للتنفيذ من حيث الإطار التشريعي وبناء وعي اجتماعي وإعلامي مناسب عن طريق تدريب ومعلومات وحوافز واتصال وتهيئة قيادة إدارية ملائمة، وهذا يعني بناء إطار اجتماعي تشريعي داعم لتطبيق السياسة العامة، والحرص على عدم وجود تعارض بين الرأي العام والمؤسسات غير الرسمية، مع التشريعات والمؤسسات الرسمية بعد إن يتم إقرار السياسة العامة تشريعيًا، أي تتم تهيئة الأجواء المجتمعية لتقبل القرار التشريعي الخاص بتبني سياسة عامة ما، وهذا ما يتم عبر مجموعة من الأدوات الإعلامية والاتصالية بين النظام السياسي وباقي الأنظمة الأخرى داخل النظام الاجتماعي العام، مثل النظام الاجتماعي الفرعي والنظام أقيمي والنظام الثقافي وغيرها.

٥- استخدام التكنولوجيا والوسائل والإجراءات ونظم العمل الفعالة والملائمة لتطبيق السياسات العامة.

إن معرفة رسم وتنفيذ السياسة العامة لدولة ما يكشف عدة حقائق أهمها التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنظام الحاكم وخريطة المصالح والقوى المتنافسة داخل المجتمع كما تقف على نمط أداء النظام السياسي وديناميكيات العملية السياسية كما تعتبر بمثابة المحك الحقيقي لفاعلية النظام السياسي في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن، والتي تمثل جوهر الشرعية لوجود النظام السياسي^(٢٦).

يستنتج من ذلك إن صنع السياسة العامة تمثل عملية تحديد للخيارات الإستراتيجية للدولة، أما عملية تنفيذ السياسة العامة فهي تتعلق باتخاذ القرار ووضع حيز التنفيذ^(٢٧)، لكن السياسة العامة لا تنتهي بمجرد رسمها أو صنعها وتنفيذها وإنما يتبع ذلك عمليات أخرى كالرقابة والنقويم وغيرها والتي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة الرسمية وغير الرسمية^(٢٨).

يتضح مما سبق إن السياسة العامة هي سلوك سياسي يقوم به بشكل أساس النظام السياسي ومؤسساته التنفيذية، نتيجة لتفاعله مع المجتمع الذي يشكل الدولة والنظام الاجتماعي العام فيها، وهذا يعني إن السياسة العامة هي نتاج لعملية تفاعل نظمي داخل المجتمع، تشترك فيها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والقيمية والاجتماعية وغيرها، يحاول من خلالها النظام السياسي ممثلاً بحكومة توجيه موارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة لها.

المطلب الثالث

أوجه تفاعل الأداء الرمزي مع السياسة العامة

أولاً: موقع الرموز في بيئة السياسة العامة

تدخل الرموز ضمن النظام أقيمي للمجتمع إذ تمثل جزء من البيئة الاجتماعية للسياسة العامة والتي تتضمن بالإضافة إلى العادات والتقاليد والقيم والرموز، متغيرات أخرى كالسكان والعلاقات والروابط الاجتماعية ومجموعة العوامل الأخرى المرتبطة بها^(٢٩)، وبذلك فإن هنالك علاقة وثيقة بين الرموز والسكان، إذ لا أهمية تذكر للرمز في غياب الجمهور الذي يؤمن به، ولا أهمية تذكر لجمهور لا يملك رمزا.

تتمتع الرموز بصفة الإسهام في الاندماج الاجتماعي، إذ تقوم بوظيفتين أساسيتين هما (التوصيل) و (المشاركة)، فالأولى هي التي بموجبها يتم الترميز وذلك بنقل تبليغات شعورية بين ذاتين أو ما بين العديد من الذات والثانية هي التي بموجبها يؤدي الترميز إلى تحفيز عاطفة الانجذاب إلى مجموعات أو جماعات، إذ يستخدم من أجل التعبير عن أساليب انتساب، أو انه يجسد بشكل عيني بعض الخصائص المتعلقة بتنظيم المجموعات البشرية داخل المجتمع، استجابة لرغبات أولئك الذين يشاركون فيها، وأحياناً استجابة لتوجهات الآخرين الذين هم على علاقة بهذه المجموعات أو الجماعات، ولا شك إن الوظيفتين لا تردان على سبيل الحصر لتستبعد الواحدة الأخرى، إذ يمكن القول إن ترميز التوصيل يشجع المشاركة وإن ترميز المشاركة يقيم أساليب متنوعة من التوصيل إذ تقوم الرموز وفي نفس الوقت بانجاز الوظيفتين^(٣٠).

إن إدراك مسالة ارتباط الرموز بالنظام القيمي الإدراكي من جهة والسكاني من جهة أخرى يؤكد أهمية مكانتها في بيئة السياسة العامة إذ يعكس ذلك ارتباطها وبشكل وثيق بظواهر الرأي العام والمشاركة الشعبية وما يمثله من أهمية بالغة لدى راسم السياسة العامة ومنفذها على حد سواء.

ثانياً: تفاعل الأداء الرمزي مع رسم السياسة العامة

إن استخدام الدولة للرموز يهدف إلى إثارة الولاء العاطفي الذي يضفي الطابع الشرعي على سياستها العامة، إذ إنها تستمد بذلك قدرتها على فرض نفسها في العقول^(٣١)، وذلك يعكس رغبة الدولة في توجيه الرأي العام.

ويعرف الرأي العام على أنه^(٣٢): اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهها موحدًا إزاء القضايا والمشاكل التي تعرض لهم ويعرف كذلك أنه^(٣٣): الفكر الشائع والنمط العقلي السائد الذي يحدد نوع الأفكار والميول والاتجاهات، ويكشف عن تفضيلات الناس الاجتماعية والسياسية، وبذلك فإن الرأي العام غالباً ما يكون نتاج لتفاعل عنصرين هما العقل الجمعي للناس والرموز في المجتمع.

يمارس الرأي العام دوراً مهماً ومؤثراً في مراحل صنع السياسة العامة، إذ يؤثر في مرحلة تحديد المشكلة العامة وإعلام صانع السياسة (التشريعي) بها عبر عملية تفاعلية، تشترك فيها عدة قنوات اتصالية مثل، الإعلام والصحافة والمظاهرات،... الخ^(٣٤)، ويشارك الرأي العام في صنع السياسة العامة عن طريق تأثيره الذي يمارسه على صناع السياسة العامة عبر وضعه الحدود على صنع السياسة والقرارات التشريعية، أو عن طريق إحجام المشرعين عن صياغة سياسة عامة معينة خوفاً من ردود فعل الرأي العام، كما ويظهر تأثيره في تعيين الأهداف الأساسية العامة واختيار من يصوغها وذلك في الأنظمة التي تضمن قدراً مهماً للمشاركة الشعبية والجماعية في عملية صنع القرار العام.

إن من أمثلة تعارض الرموز التي يؤمن بها الرأي العام مع القرارات العامة هي التناقض الذي يحصل على سبيل المثال عندما تتبنى الدولة سياسة اقتصادية معينة تضر

باستقلالية الدولة استجابة لضغوط خارجية، فان الرأي العام يتحرك للحفاظ على استقلالية القرار السياسي للدولة وبالتالي الحفاظ على سيادتها ومكانتها التي تمثل رمزا ساميا بالنسبة للمجتمع، وغالبا ما تحدث هذه الظاهرة في الدول النامية عندما تضطر الدولة لتطبيق ما تمليه عليها جهات اقتصادية دولية من سياسات ينبغي عليها الالتزام بها أو حرمانها من منح أو قروض دولية مثلا، فتكون الدولة بين خيار الاستجابة للرأي العام أو للضغط الدولي^(٣٥)، فتقدم الدولة، من اجل عدم مجابهة ذلك، إلى إيجاد التبريرات المقبولة عند تشريع وصنع سياستها العامة مثل تبرير الزعيم الألماني هتلر لسياساته التوسعية بمبررات سمو القومي والتفوق العرقي للشعب الألماني بالنسبة إلى غيره من الشعوب في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين^(٣٦).

يتضح من خلال ذلك امر مهم هو إن ارتباط الرموز بعملية صنع السياسة العامة، ينبثق من إيمان الجماهير بها، وتجسيد ذلك بالرأي العام وما يمارسه من تأثير واضح كقوة ضغط غير رسمية على صانعي السياسات باتجاه احترام هذه الرموز وصياغة السياسات العامة وفقا لنمط الترميز الذي يؤمن به المجتمع.

ثالثا: تفاعل الأداء الرمزي مع تنفيذ السياسة العامة

تحاول الحكومة باعتبارها الجهة التنفيذية المسؤولة بشكل رئيس عن تنفيذ السياسة العامة إعلام وتطوير الرأي العام بما تنفذه من سياسات لسببين هما ازدياد حاجة الجمهور للمعلومات حول الأداء الحكومي، وازدياد تدخل الحكومة في حياة الجمهور^(٣٧)، لذا فان اغلب الحكومات تضيف تسميات ذات وقع رمزي على سياساتها بهدف تحصيل المزيد من الولاء والفاعلية من قبل الرأي العام باتجاهها، فمثلا تعتمد إلى تسمية السياسة الأمنية بأحد الشعارات التاريخية التي تحفز الجمهور على التفاعل معها، أو إطلاق شعارات تاريخية على العمليات العسكرية في إطار سياستها العامة في شقها العسكري، بحيث تهدف من خلال ذلك إلى استحضار مخاطبات ذهنية للجمهور بغرض التعبئة باتجاه سلوك معين داعم للسياسة العامة، وترد أمثلة تاريخية على هذا السلوك أمورا عدة أبرزها شارة الصليب المعقوف التي اعتمدها الحزب النازي الألماني والتحية الألمانية العسكرية برفع اليد

والأعلام والنشيد الوطني المتميز والزي الموحد والمميز للجنود وغير ذلك من الأمور التي تستهض التاريخ الرمزي للشعب بهدف حشده لتأييد السياسة العامة للدولة^(٣٨) وهو أوضح مثال على تسخير الأداء الرمزي للنظام السياسي في دعم السياسة الحكومية له.

وبما إن السلطة التنفيذية تعد المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة العامة فإنه من الملاحظ إنها تدرج نشاطها الرمزي ضمن خطة التنمية التي تؤسس لها بسياساتها الشاملة ويكون النجاح في التنفيذ مرهونا بأوسع مشاركة جماهيرية ممكنة وذلك عن طريق الترميز باستخدام مختلف قنوات الاتصال مثل وسائل الإعلام، المدرسة، الجامعة، المسجد، لتأسيس انسجام متكامل نحو تحقيق الأهداف السياسية العامة^(٣٩)، وذلك ما يدفع إلى تأسيس قيادات داخل الرأي العام تقوم بوظيفة الترميز عن النظام السياسي وذلك عن طريق دعم الحكومة لها بما تمتلكه من تكنولوجيات إعلامية تساعد قادة الرأي العام في التثقيف نحو دعم السياسة الحكومية^(٤٠).

ويقوم النظام السياسي ممثلاً بمؤسسته التنفيذية بمجموعة من الإجراءات بهدف استثمار الأداء الرمزي لرفد تنفيذ سياسته العامة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

١- القيام بحملة دعائية ضخمة قبل وأثناء تنفيذ سياسة ما، يتم من خلالها ربط أهداف وربما وسائل هذه السياسة بالرموز المجتمعية مثل قيام الحكومة في دولة ما بالتذكير بأهمية صرح تاريخي موجود فيها لغرض استحصال أكبر قدر من الدعم المجتمعي المادي والمعنوي قبل الشروع في إعادة اعمارها وتأهيله لتحقيق أهداف سياحية مستقبلاً.

٢- التركيز على إقامة الاستعراضات العسكرية وعزف الأناشيد الحماسية قبل الشروع في سياسة أمنية داخلية أو خارجية يهدف ضمان أكبر تأييد مجتمعي لها.

٣- استغلال الانجازات العلمية أو الرياضية أو الأدبية التي تحقّقها المؤسسات أو الأفراد في الدولة في تدعيم السلطة التنفيذية مثل قيام رئيس الدولة مثلاً بنفسه بتكريم من يحقق إنجازاً رياضياً أو أدبياً أو علمياً، وهذا يعد دعماً مباشراً للسلطة التنفيذية وسياساتها.

٤- إنشاء النصب والجداريات وإطلاق تسميات رمزية معينة عليها بهدف توضيح النهج السياسي العام للحكومة عن طريق إيصال رسائل نفسية للرأي العام حول ماهية الهوية السياسية للدولة وبرنامجها الحكومي لغرض خلق تجانس بين سلوك الأفراد داخل المجتمع والسلوك السياسي للحكومة. إن هناك الكثير من الأدوات والإجراءات التي تستطيع الحكومة الإتيان بها باستخدام الأداء الرمزي بما يدعم السياسة العامة للدولة نظرا لارتباط الرموز بحياة الشعوب ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ويمكن للمتتبع للسياسات العالمية عبر التاريخ ملاحظة التغيير الذي طرأ على أساليب وأدوات الدول في محاكاتها للشعور الجماعي لمجتمعاتها واستغلالها لنقاط القوة والضعف داخل المنظومة النفسية للمجتمعات في سبيل تحقيق أهداف سياسية أسست وفقا لها دول وإنهارت بسببها حضارات وإن المهم هو فهم آلية حصول ذلك أكثر من معرفة النتائج التي ترتبت عليها هذه السلوكيات الرمزية للدول.

الخاتمة

من خلال ما تم طرحه في هذا البحث يمكن إيجاز الدور الذي يلعبه الأداء الرمزي في السياسة العامة بما يلي:

١- يمثل الأداء الرمزي جزء أساسيا من بيئة السياسة العامة إذ يدخل ضمن البناء أقيمي الاجتماعي للنظم الفرعية داخل النظام الاجتماعي العام ويحمل تمثيلات سياسية أو دينية أو أيديولوجية، ترتبط بشكل مباشر مع جذور المجتمع وأسس المعنوية وكذلك المادية حيث يتشكل وفقا للانتماء العضوي للجماعة البشرية في الدولة سواء أكان قوميا أو وطنيا أو دينيا أو أي أطار آخر من الاطر التأسيسية داخل المجتمع.

٢- يمارس الأداء الرمزي دورا فاعلا في رسم السياسة العامة نظرا لالتصاقه بالرأي العام الذي يمثل مقوما مهما من مقومات عمليات الرسم إذ يحمل الرأي العام عبئ التمثيل الرمزي للمجتمع نظرا للدور الذي يمارسه على صانعي السياسة العامة أثناء عملية رسمها وذلك باستنهاض المثل الرمزي التي يحملها ويقوم النظام

السياسي مقابل ذلك بعملية محاكاة رمزية للرأي العام خصوصا والمجتمع عموما قبل واثناء عملية رسم السياسة وإقرارها عبر المؤسسات التشريعية للنظام السياسي.

٣- يحتاج تنفيذ السياسة العامة إلى الدعم الشعبي وال جماهيري والإقلال قدر الامكان من كوابح الفعل السياسي للحكومة الذي يمارسه المجتمع ممثلا بالرأي العام المتكون فيه لذا فان الحكومات تسعى لاستحصال الدعم الشعبي وتقليل الضغط والعرقلة عبر صبغ عملية التمثيل السياسية بصبغة رمزية عبر عملية اتصال منظمة مع المجتمع عبر قنوات الاتصال الجماهيرية المختلفة والتي يستخدمها النظام كواجهات يعلن من خلالها الوجه الرمزي لسياساته وباستغلال الرموز لدعم واستمرارية سياسة الحكومة الموجهة نحو المجتمع عبر أجهزتها التنفيذية المختلفة.

٤- يمكن من خلال ذلك القول إن الأداء الرمزي هو في جوهره جزء من السياسة العامة للدولة، داعم لها ومسرّع للعمليات السياسية التي تقوم بها الدولة ممثلة بحكومتها باتجاه تحقيق الأهداف وحل المشكلات العامة عن طريق مجموعة من الاداءات التي يقوم بها النظام السياسي ومن ضمنها الأداء الرمزي.

يعد هذا البحث دعوة للمختصين والباحثين في العلوم الاجتماعية إلى دراسة أوجه تفاعل أخرى لاداءات النظام السياسي مع سياسته العامة وتناول موضوعات اجتماعية ونفسية تبرز وجها آخر للعلوم السياسية، يختلف عن الأوجه التقليدية المتعارف عليها في أدبيات السياسة بشكل عام في المؤلفات العربية.

الهوامش والمصادر

- ١- للمزيد عن مفهوم الدور، انظر: د. عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد ص ص ١٢٨ - ١٤٠.
- ٢- انظر: د. عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية. دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

دور الأداء الرمزي في السياسة العامة

م. م. محمد شطب عيدان المجمع

- ٣- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٣.
- ٤- للمزيد انظر: د. عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره ص ٣٩٦ - ص ٣٩٩.
- ٥- انظر فيليب برو، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.
- ٦- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٦٨ .
- ٧- للمزيد انظر: د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ج ١ النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص- ص ٥-٧.
- ٨- انظر: د. إبراهيم درويش، النظام السياسي - دراسة فلسفة تحليلية، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٧.
- ٩- للمزيد من التفصيل، انظر: جابرييل الموند، جي. بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ١٨٨ - ص ٢٠٠.
- 10- Ruth leger sivard, world military and social expenditurer, 1987-88 (Washington. dc: world priorities,1987-1988), p.47.
نقلا عن: غابرييل الموندوجي بنجهام باويل الابن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.
- ١١- للمزيد من التفصيل انظر: فيليب برو، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ - ص ١٣٨.
- ١٢- د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٩٤.
- ١٣- للمزيد انظر: د. وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة دراسة في حقل معرفي جديد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١، ص ١٧ ص ١٨.

- ١٤- ارنولد ج. هايدنهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة سياسة الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان. ترجمة أمل الشريفي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٥.
- ١٥- د. حسنين توفيق إبراهيم مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.
- ١٦- نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسة العامة، الديمقراطية، العدد ١، شتاء ٢٠٠١، وكمال المنوفي (السياسة العامة وأداء النظام السياسي) في المصدر نفسه ص ١٢ وما بعدها نقلا عن د- حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.
- ١٧- د. خيرى عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩، ص ٤٩ - ص ٥٠.
- ١٨- انظر صياغة السياسة العامة - إطار منهجي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع التالي: www.ahlulbaitonline.com
- ١٩- انظر د. نائل عبد الحافظ العواملة، تحليل السياسات العامة:مدخل نظمي تطبيقات من الأردن والخليج العربي، مركز احمد ياسين، عمان، ١٩٩٩، ص ١٩ - ص ٢٠.
- ٢٠- للمزيد انظر: د. خيرى عبد القوي، مصدر سبق ذكره ص ٥٤ - ص ٨١.
- ٢١- للمزيد انظر: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره ص ١٩ - ص ٢١.
- ٢٢- انظر د. خيرى عبد القوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩ - ص ١٠٠.
- ٢٣- جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة د. عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩، ص ١٥ نقلا عن: د. وصال نجيب العزاوي مصدر سبق ذكره، ص ٣٠ - ص ٣٢.
- ٢٤- د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٣، ص ٢٣٠.
- ٢٥- للمزيد انظر: د. خيرى عبد القوي، مصدر سبق ذكره ص ١٤٧ ص ١٤٨.
- ٢٦- انظر: ا.د. نائل عبد الحافظ العواملة، مصدر سبق ذكره ص ٨٠ - ص ٨١. وانظر كذلك: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره ص ٩٧ - ص ١٠٣.

دور الأداء الرمزي في السياسة العامة

م. م. محمد شطب عيدان المجمعي

- ٢٧- انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٩٣.
- ٢٨- ١. د. نائل عبد الحافظ العواملة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.
- ٢٩- للمزيد انظر: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٩ - ص ١٣٣.
- ٣٠- للمزيد انظر: د. خيرى عبد القوي، مصدر سبق ذكره ص ٥٤ - ٦٩.
- ٣١- انظر: د. عبد الرضا الطعان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ - ص ٤٠٢.
- ٣٢- انظر: فيليب برو، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.
- ٣٣- انظر: د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص-٢٨٥.
- ٣٤- انظر: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره ص - ٥٥.
- ٣٥- انظر: د. خيرى عبد القوي مصدر سبق ذكره، ص-١٣١ - ص ١٣٨.
- ٣٦- انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم ص - ٣٠١ - ص ٣٠٢ .
- ٣٧- انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص - ٣٠١ - ص ٣٠٢.
- ٣٨- انظر: د. عاطف عدلي العبد، الرأي العام وطرق قياسه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص - ٦٠.
- ٣٩- انظر: د. احمد بدر، مصدر سبق ذكره، ص - ١٢٢.
- ٤٠- انظر: د. محمد عبد الملك المتوكل، مدخل إلى الإعلام والرأي العام، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص ٩٤ - ص- ١١٠.
- ٤١- انظر: د. احمد بدر، مصدر سبق ذكره، ص- ١٨٥ - ١٨٦.